

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧

بتقرير بعض الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بحكم البند رقم (٣) من قواعد منع إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها بالجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥، ينبع إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالدولة لا يستهلك الجزء الباقي من الإعانة مما يحصل عليه العامل من العلاوة الدورية التي تمنعني خلال عام ١٩٧٧

(المادة الثانية)

لا يسري حكم المادة السابقة على العاملين الذين يتعون العلاوة لأول مرة خلال عام ١٩٧٧

(المادة الثالثة)

يصدر وزير المالية القرارات الازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧

بشأن فتح اعتقاد إضافي بالباب الثالث "استخدامات استثمارية" بميزانية الهيئة العامة للسلع التموينية للسنة المالية ١٩٧٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعتمد فتح اعتقاد إضافي بقيمة ٤٤ مليون جنيه (أربعة وأربعين مليوناً ومائة ألف من الجنيهات) بالباب الثالث "استخدامات استثمارية" بميزانية الهيئة العامة للسلع التموينية للسنة المالية ١٩٧٦ مقابل زيادة الإيرادات الرأسمالية باب ٤ - قروض وتسهيلات ائتمانية بنفس القدر (ستة عشر مليوناً ومائة ألف جنيه) تسهيلات ائتمانية (وثمانية ملايين جنيه) قروض محلية من صندوق استثمار الودائع والتأمينات .

(المادة الثانية)

تعديل موازنة صندوق استثمار الودائع والتأمينات للسنة المالية ١٩٧٦ بقيمة القروض المحلية المرتبطة على الاعتقاد الإضافي المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٧ (٦ مارس سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

أنور السادات